

National trade policy and its impact on international trade

Manhal AbdulGhani Qalandar ¹, Mustafa Natiq Saleh²

College of Law - University of Mosul

DOI: <https://doi.org/10.31918/twejer.2693KRS.06>

Published:26/4/2026

Abstract

Iraq's trade policy has varied and differed over the decades, depending on the prevailing political approach of each period. It has differed significantly and fundamentally between before and after 2003. This research aims to shed light on the most important developments in trade policy and its essential tools for openness to international trade. Policies vary between free and restricted trade, and the delay in developing relevant legislation will significantly impact the reality of trade, both domestically and internationally. It is essential to confront unfair competition, combat trade dumping, and focus on importing basic and primary goods, not all consumer goods, which can lead to flooding the market. It is essential that relevant authorities meet the requirements for accession to the World Trade Organization and implement relevant legislation, such as the Export Support Law and the National Product Protection Law, to a greater extent.

Keyword: Policy, Trade, Tools, International, Free Trade

السياسة التجارية الوطنية وأثرها في التجارة الدولية

إعداد

أ.د. مصطفى ناطق صالح

أ.م.د. منهل عبد الغني قلندر

أستاذ القانون التجاري

أستاذ مساعد في القانون التجاري

كلية الحقوق-جامعة الموصل

dr.mustafa.n@uomosul.edu.iq

Manhala.any@uomosul.edu.iq

الملخص:

تنوعت واختلفت سياسة العراق التجارية على مدار عقود من الزمن على وفق المنهج السياسي السائد في كل فترة، فاختلفت بشكل كبير وأساسي ما قبل عام 2003 وما بعدها. ويأتي موضوع البحث ليلقي الضوء على أهم تطورات السياسة التجارية، وأدواتها الأساسية في سبيل الانفتاح إلى التجارة الدولية. وتتنوع السياسات ما بين حرية التجارة وتقييدها، وتأخر تطوير التشريعات ذات العلاقة سيؤثر بشكل كبير في واقع التجارة محليا ودوليا، ومن الضروري مواجهة المنافسة غير المشروعة ومكافحة الإغراق التجاري والتركيز على استيراد السلع الأساسية والأولية، وليس كل شيء استهلاكي يؤدي لإغراق السوق بها، ومن الضروري استيفاء متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لدى الجهات المعنية وتفعيل التشريعات ذات العلاقة كقانون دعم التصدير وقانون حماية المنتجات الوطنية بشكل أكبر. كلمات مفتاحية: "سياسة، تجارة، أدوات، دولية، حرية التجارة"

المقدمة:

أولاً: التعريف بموضوع البحث: تمثل السياسة التجارية إحدى أهم السياسات التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تُعدّ من أهم ركائزها وأدواتها منذ القدم، والتي تتضمن قواعد وتشريعات وأنظمة مختلفة من الدولة التي ترتبط بها تجارياً، وذلك بتقييد أو تحرير التجارة حسب ظروفها، كما أنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية، إذ تمثل السياسة التجارية تلك السياسات التي تتبعها الدولة في مجال التجارة الخارجية لغرض التأثير في الصادرات والواردات، كما تلجأ الحكومات إلى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. وتُعدّ السياسة التجارية من أهم السياسات التي عمل المتخصصين في الاقتصاد على استخدامها خلال خمسة عقود سابقة، مما أدى إلى زيادة أهمية التجارة على المستوى الاقتصادي والسياسي على حد سواء، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسات تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية في الأسواق الدولية.

وهي أيضاً تشير إلى مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة لدى الدول في نطاق علاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى في مجال الاستيراد والتصدير بصفة أساسية، إذ يتم استخدام السياسة التجارية كأداة للتنويع التجاري والصناعي.

إن مراجعة السياسات التجارية تعني مراجعة التشريعات الوطنية واللوائح والإجراءات التي تنظمها، سواء كانت في السلع أو الخدمات، وبما يتلائم مع وجود جهات رقابية في هذا المجال، خصوصاً للدول المشاركة في منظمة التجارة الدولية، وما تتطلبه من أمور أساسية على نطاق التجارة الدولية وما تفرضه من رقابة على أنشطة وممارسة الدول المنظمة إليها من النواحي الاقتصادية والتجارية.

ويمكن تقييم نجاح أي سياسة تجارية على أساس مساهمتها الفعلية في تحسين دخول السلع والخدمات المنتجة محلياً إلى الأسواق الخارجية، وعلى أساس قدرتها على التخفيف من آثار الانفتاح وتحرير التجارة. وانتهجت الدول مجموعة من السياسات والإصلاحات الهادفة لتحسين مستويات التجارة الخارجية، إذ قامت بتطوير أنظمة التسجيل التجاري، وتحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة داخل دول المجموعة كما قامت بتطوير أنظمة المناطق الصناعية، والبنى التحتية المؤثرة في التجارة الخارجية إلى جانب انتهاج معظم دول تلك المجموعة سياسات تعمل على تشجيع التنويع الاقتصادي وتنمية قطاع الصناعة، وتشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتبني سياسات اقتصادية تشجع الابتكار والإبداع.

ثانياً: مشكلة البحث: تتمثل المشكلة في قدرة السياسة التجارية المتغيرة في العراق عموماً وإقليم كردستان خصوصاً، والتي تطورت وتغيرت على مدار أكثر من عشرين عاماً، وتأثير التحول السياسي بعد عام

2003 في سياسة الدولة التنموية والتجارية وقدرة هذه السياسة على الانفتاح على التجارة الدولية ومواكبة مستجداتها.

وأيضاً عقبات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتأثيرها في سياسة الدولة التجارية والاقتصادية.

ثالثاً: أهداف البحث: تتجه أهداف البحث الرئيسية في تحديد أن هذه السياسة تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وضبط الواردات والصادرات، وتركز السياسة التجارية الوطنية في مدى قدرة البلد على الاختيار في علاقاته التجارية مع الدول الأخرى، من حيث حرية أو تقييد وبيان العقبات التي تواجهها. ومحاولة إيجاد دراسة قانونية بحثية بسبب وجود العديد من الكتابات الاقتصادية والسياسية في هذا المجال، وضعف المصادر القانونية المعتمدة هنا.

رابعاً: تساؤلات البحث:

- 1- ما المقصود بالسياسة التجارية؟
 - 2- أساليب تحديث وتطوير السياسة التجارية؟
 - 3- ما مدى تأثير السياسة التجارية الوطنية في الواقع التجاري الدولي؟
 - 4- كيف يمكن تقييم السياسة التجارية الوطنية في العراق وإقليم كردستان في ظل المتغيرات العالمية؟
- خامساً: منهج البحث وهيكلته:

سيتم معالجة الموضوع في ضوء المنهج الوصفي التحليلي، لما تم إقراره من تشريعات تمس التجارة، مع التركيز على ما جاءت به الدساتير بهذا الشأن، كالنصوص الدستورية في الدستور العراقي والمصري، والتشريعات ذات العلاقة بالموضوع لبيان مدى قدرتها في تحديد السياسات التجارية الوطنية ومدى إمكانية تطويعها للولوج إلى التجارة الدولية.

وعلى وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة التجارية الوطنية.

المطلب الأول: التعريف بالسياسة التجارية الوطنية وأنواعها.

المطلب الثاني: التحولات التاريخية للسياسة التجارية في العراق.

المبحث الثاني: أساليب تطبيق السياسة التجارية الوطنية وتحدياتها.

المطلب الأول: أساليب تطبيق السياسة التجارية الوطنية وآثارها.

المطلب الثاني: تحديات السياسة التجارية الوطنية وسبل معالجتها.

المبحث الأول

مفهوم السياسة التجارية الوطنية

من الضروري بيان مفهوم السياسة التجارية وبيان أنواعها ونطاق هذه السياسة بشكل أساسي، وخصوصاً ما يتعلق بالسياسة التجارية الوطنية والدولية، والتركيز على التحولات التي مرت بها السياسة التجارية الوطنية على مر العقود السابقة، وعلى وفق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

التعريف بالسياسة التجارية وأنواعها

في هذا المطلب سيتم تعريف السياسة التجارية لغة واصطلاحاً، وبيان أنواع السياسة التجارية التي من الممكن أن تتبناها الدول وتحديد نطاقها، وعلى وفق الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية الوطنية وأنواعها.

الفرع الثاني: نطاق السياسة التجارية الوطنية.

الفرع الأول

تعريف السياسة التجارية الوطنية وأنواعها

سيتم هنا بيان مفهوم السياسة التجارية الوطنية وأهم الأنواع التي يمكن أن تتبناها الدول، وذلك على وفق النقاط الآتية:

أولاً: تعريف السياسة التجارية الوطنية: يتحدد تعريف السياسة التجارية عبر التعريف اللغوي والاصطلاحي، وكما يأتي:

أ-تعريف السياسة لغة: السياسة من السوس معنى الرئاسة والسوس هو السحبة والطبع والخلق يقال ساس الدرب يسوسها سياسة إذا راضها (الزين، بلا، صفحة ص31)، ومنها اسم الذي يعتني بالخير ويسمى سايس وكذلك تطلق كلمة سياسة في اللغة على تولى الرئاسة والقيادة وتدبير الأمور والقيام بإصلاحها (جابر، 2011، صفحة ص39)، وكذلك تولى أمر الناس (صعب، 1975، صفحة ص19).

أما تعريف السياسة اصطلاحاً فكلمة السياسة تتلازم مع السلطة أو الدولة، وبمعنى الإحكام أو السياسة الحكومية، أي النظام السياسي لدولة ما بوضع قوانين وإجراءات وتعليمات تنظم وتحقق فلسفة الدولة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية، وتكون من محورين: سياسة خارجية، أي تنظيم علاقاتها مع الدول، وسياسة داخلية، أي تنظيم العلاقة مع أفراد الدولة محلياً، وتنظيم علاقة الأفراد بعضهم ببعض، وتسمى السياسة الوطنية، وتهدف السياسة في تنظيم العلاقات والمصالح المتباينة المتضاربة من الغايات المختلفة (جابر، مصدر سابق، صفحة ص41).

إن موضوعات السياسة التجارية تمثل أهم الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية، والتي تمثل إحدى أهم وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية في أي دولة عبر الفائض الاقتصادي الناتج عن الصادرات والاستيرادات، وفي ظل تحول الاقتصاد العراقي بمختلف مجالاته نتيجة تطبيق سياسات تحرير التجارة الخارجية بعد عام 2003 تمهيدا لدخول الأسواق العالمية عبر تنويع الصادرات والتخلص من أحادية الاقتصاد (شاكر و حميد، 2018،، صفحة ص408).

ب-تعريف التجارة: تعرف التجارة لغة بمعنى من اشترى وباع، وفي الأصل يدل على المهنة مصدر دال على المهنة (منظور، بلا سنة، صفحة ص89) والتجارة هي مصدر تجارة إذا قال هي تجر به تجراً وتجارة تقول العرب ناقة تاجرة أن عرضت على البيع لنجاحها (الانترنت:، بلا).

أما تعريف التجارة في الاصطلاح: فيعرف بأنه تقليب المال بمعنى الشراء بنية البيع بقصد الربح ويقال أيضاً هي مبادلة أدوات أو محاصيل أو بضائع أو أموال من أي نوع مع الأفراد والأمم بطريقة المقايضة أو الشراء والبيع (شليبي، بلا سنة، صفحة ص333).

وتعرف السياسة التجارية بأنها عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدول للانفتاح في تجارتها الدولية، بقصد تحقيق أهداف معينة، كما وتعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع البلدان الأخرى، بقصد تحقيق أهداف معينة (المرزوك، السياسات التجارية، بلا، صفحة ص42)، وقد عرفت بأنها مجموعة من الوسائل التي تلجأ لها الدولة في تجارتها الداخلية والخارجية لتحقيق هدف ما (السلام، 2007، صفحة ص70)، وكذلك عرفت السياسة التجارية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لغرض تحقيق أهداف معينة كالتنمية الوطنية عن طريق الاكتفاء الذاتي وتحقيق التوازن في ميزان الصادرات والواردات (بنوري و عبد الحكيم، 1999، صفحة ص33).

وعليه يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها تلك النصوص والتعليمات والإجراءات التي تتخذها دولة ما منبثقة من فلسفتها في الحكم لتنظيم جانب من سياستها الخاصة بالتجارة، والاقتصاد، وتنظيم علاقاتها بالدول، وتسمى بالسياسة التجارية الخارجية، وكذلك تنظم علاقاتها بالأفراد وعلاقة الأفراد بعضهم ببعض، وتسمى بالسياسة التجارية الوطنية لتحقيق هدفها في زيادة الدخل القومي والقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى، تعرف التجارة الخارجية "الدولية" بأنها عملية تداول السلع والخدمات وتبادلها عبر الحدود السياسية لدولة معينة وتدخل في الحدود السياسية لدولة أخرى، وتبرز أهميتها عبر استغلال الموارد الإنتاجية بأكبر قدر ممكن للحصول على أكبر ناتج كلي ممكن، وتحقيق نوع من التوازن في السوق

الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب، وتمثل مؤشرا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، فضلا عن أن التجارة الخارجية تعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية عبر إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات (جبيل، 2018 ، صفحة 300).

ثانيا: أنواع السياسة التجارية الوطنية: تنقسم هذه السياسة التجارية إلى اتجاهين، (محسن و عبد، 2024، الصفحات 223-224):

1-سياسة حرية التجارة: أي غياب أي نوع من أنواع التدخل الحكومي في حركة التجارة الدولية، وكذلك عدم التدخل في مساراتها، فهي السياسة التي تتبعها البلدان والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول عن طريق التعريفات الكمركية وأسلوب الحصص والوسائل الأخرى، وتمثل حرية نشاط الفرد بأنها حرية مباشرته للنشاطات التجارية والصناعية وما يتفرع عنها وهذا الرأي أخذ بمطلق الحرية التجارية دون قيود مفروضة من جانب الدولة على الأفراد (حمد، 2021، صفحة 33).

وقد نصت الدساتير على حرية التجارة، ففي مصر فقد أشار الدستور المصري (المصري) لعام 2014 على تشجيع الأنشطة التجارية وتوفير الدعم لها، إذ جاءت فيها الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والمعلوماتية كمقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها وزيادة تنافسيتها وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التصدير خدمة للاقتصاد الوطني، وفي العراق أقر الدستور لعام 2005 حرية العمل والنشاط التجاري (العراقي)، إذ جاء فيه تكفل الدولة حرية الانتقال للأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات، وينظم ذلك بقانون، كما حفز الدستور العراقي على تشجيع الاستثمار في قطاعات مختلفة، وكذلك أشار إلى كفالة تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة، وبالتالي فإن هذه النصوص أساس الإصلاح للنظام الاقتصادي (العراقي، المادة (26)). ويتبنى أصحاب هذه السياسة المبررات الآتية (جبيل، مصدر سابق، صفحة 299):

أ-التخصص الدولي: إذ تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة منفردة من غيرها، ولأن التخصص يتوقف على نطاق السوق، فإن اتساع التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي، وتقسيم العمل، ومن ثم حسن استغلال الموارد المتاحة.

ب-منافع المنافسة الدولية: يعدّ تحميل المنافسة الدولية من الأمور المعقدة بسبب صعوبة الحصول على البيانات التي يتم البحث عنها، فضلا عن تعدد مجالات المنافسة، وعموما للمنافسة الدولية العديد من المنافع فعلى صعيد المستهلكين زيادة المنافسة بفعل حرية التجارة تخفض من النفقات، ومن ثم الأثمان لصالح

المستهلكين، وعلى صعيد الإنتاجية تؤدي الحرية التجارية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً سعياً وراء زيادة الإنتاج وتحسينه.

ولابدّ من الإشارة إلى أن سلطة الائتلاف المؤقتة أصدرت الأمر رقم (12) لسنة (2003) "سياسة تحرير التجارة"، والذي علقت بموجبه جميع الرسوم الكمركية والقيود المفروضة على التبادل التجاري لينتقل العراق من سياسة التقييد التجارية إلى سياسة حرية التجارة واقتصاد السوق، إذ كان الأساس وراء عملية التحرير الشاملة لتدفق رأس المال والبضائع الدولية هو السماح للمجتمع العراقي بإستهلاك مجموعة من البضائع والخدمات متميزة إنتاجياً، إلا أن هذه السياسة أدت لخسائر كبيرة في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن دخول السلع التي لا تطابق المواصفات النوعية، وإغراق السوق المحلية بها وبذلك أصبح العراق سوقاً لتصريف البضائع الرديئة، وخروج كميات كبيرة من العملات الأجنبية لاستيراد السلع والخدمات الاستهلاكية وليس استيراد السلع الرأسمالية التي تحقق إضافات جديدة في الطاقة الإنتاجية، كما أدت هذه السياسة إلى تدهور وانكماش الإنتاج المحلي لجميع المنتجات الصناعية (عبد و جاسم، 2021، صفحة 1). وهناك أربعة أشكال لسياسة تحرير التجارة الدولية (الياس و زكريا، 2018، صفحة 23) وهي: التحرير من جانب واحد، وهنا تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز المقيدة، إذ ترى أنها أصبحت أكثر استفادة من التجارة الدولية عبر خفض القيود أمام باقي الدول، كما في الإمارات، أو التحرير الثنائي حيث تتفاوض دولتان على تخفيض الحماية بالنسبة للتبادل التجاري فيما بينهما، ونأخذ علي سبيل مثال اتفاقية الجزائر والأردن على التبادل الحر، والتحرير الإقليمي وتقوم فيه مجموعة من الدول باتفاق على جملة من الالتزامات التي من شأنها أن تخفف من العراقيل الكمركية فيما بينهم، وبالتالي تنشيط التبادل التجاري، وغالباً ما تكون هذه الاتفاقيات تشمل إقامة منطقة تبادل حر فيما بينهم، ونذكر على سبيل المثال دول الاتحاد الأوروبي.

وحاليا تتميز سياسة العراق التجارية بالانفتاح على التجارة الدولية، وتمكين حرية التجارة بشكل كبير.

2- سياسة الحماية التجارية (شاكر و حميد، مصدر سابق، صفحة 408): إن التسليم بحرية التجارة وشروطها قد يؤدي بالدول إلى التضحية بتنمية اقتصادها، كما وتؤدي حرية التجارة إلى زيادة المشكلات الاقتصادية وتعميق صفة تبعية اقتصادها للاقتصادات الأكثر تقدماً منها، وتبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، أو قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب، كفرض رسوم جمركية على

الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

فسياسة الحماية التجارية وهي كل سياسة يتم تبنيها لدى الدول لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية، وبالتالي فإنّ المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه السياسة هو استعمال الدولة لسلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى في اتجاهات المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أو على هذه العناصر مجتمعة (جبيل، مصدر سابق، صفحة 301)، ويذهب أصحاب هذه السياسة في الأخذ بهذه الأمور الآتية: (جبيل، حميد، و جبيل، صفحة 407 و 301): أ-وضع حماية للصناعات الناشئة: ذلك لأن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، مما يستدعي حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات شيئاً فشيئاً.

ب-مكافحة البطالة: يرى أنصار الحماية ضرورة تطبيق الحماية التجارية لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة.

ج-اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر: قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر وذلك تجنباً لعبء الرسوم الكمركية المفروضة.

د-حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق الاقتصادي، إذ إن من بين أسباب فرض الحماية حماية المنتجين من إغراق الأسواق الوطنية بالمنتجات الأجنبية.

وكما هو واضح مما سبق، فقد كانت العراق تأخذ بسياسة الحماية والانغلاق وسيطرة الدولة هلى جميع مفاصل التجارة داخليا وخارجيا، وهذا ما يؤكده قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 النافذ والمعدل لجعل دور قطاع المختلط والخاص مكملاً لنشاط القطاع الاشتراكي (العراقي ق.، المادة 1/1) (ثانياً) آنذاك (القطاع العام حالياً)، وهذا الأمر كان في ظل انتشار المذهب الاشتراكي وتدخل الدولة في كافة مجالات الحياة، وكذلك ما أشار إليه قانون التجارة العراقي النافذ بشأن الحد من مبدأ سلطان الإرادة وتغليب العلاقة القانونية على العقدية (العراقي ق.، المادة 1/1 ثالثاً) في التعاملات التجارية في ظل هذا القانون، أي عندما كانت الدولة هي المسيطرة على الاستيراد والتصدير في البلد بشكل مباشر، وعدم وجود دور أساس للقطاع الخاص في التجارة الداخلية أو الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك تدخل مباشر للدولة في الحياة التجارية بكافة أنواعها، والمتمثلة بتنظيم التجارة الداخلية والخارجية وتحديد أسعار السلع (صالح، 1987، صفحة 9).

وقد حدد قانون إصلاح النظام القانوني العراقي رقم 35 لسنة 1977 عدة مبادئ أساسية تتمثل بوضع التجارة الخارجية تحت سيطرة الدولة ويكون دور القطاع الخاص في التجارة الداخلية مكملًا مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

لذا يوصي المشرع العراقي بتعديل نصوص قانون التجارة العراقي آنفة الذكر، بسبب انحسار دور الدولة في مجال التجارة الدولية في الوقت الحالي ومنح الدور الأكبر للقطاع الخاص في التجارة الداخلية والدولية على حد سواء استنادًا لسياسة تحرير التجارة.

الفرع الثاني

نطاق السياسة التجارية وأهدافها

إن نطاق السياسة التجارية يكمن في ثلاثة محاور وهي:

1- السياسة التجارية الوطنية: التي تتمثل في اتخاذ الدولة كافة الوسائل من إجراءات وتعليمات ونصوص قانونية تضمن فرض سياستها الوطنية على وفق الدستور، لتحقيق مستوى عالٍ من التنمية المستدامة والقضاء على البطالة وزيادة الإنتاج الصناعي والزراعي، لتغطية متطلبات الأفراد وتصدير الفائض وزيادة الدخل القومي

2- السياسة التجارية الإقليمية: وتكمن في إبرام معاهدات بين الدولة والدول الأخرى، لتحقيق مصالح مشتركة تجارية واقتصادية في عدد من مجالات الاستيراد والتصدير، وإنشاء مناطق حرة لها أو خفض التعرفة الكمركية أو تشكيل ما يسمى بغرف التجارة الإقليمية للتعاون فيما بينها (خديجة، 2013، صفحة 19).

3- السياسة التجارية الدولية: وتمثل في اتخاذ الدولة عدد من الإجراءات في مجال التجارة الخارجية الدولية والانضمام للمعاهدات الدولية الجماعية كما في منظمة التجارة العالمية، والتي تهدف إلى حرية التجارة بين الدول.

وتحقق السياسة التجارية أهدافها المتعلقة بالأهداف الاقتصادية وتكمن في حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الضارة من منتوجات الدول الأخرى، وتتمثل في حماية بعض الفئات الاجتماعية مثل المزارعين والمنتجين للسلع والقضاء على البطالة وزيادة الدخل القومي للدولة وزيادة دخل الفرد، وأهداف إستراتيجية، وتكمن في المحافظة على أمن الدولة من الناحية الغذائية والتجارية والاقتصادية، إذ إن أمن الدولة مرتبط بتوفير الحد الأدنى للإنتاج ودعمه (جبار، 2019، صفحة 73 و74).

المطلب الثاني

التحولات التاريخية للسياسة التجارية في العراق

تاريخياً ومنذ خمسينيات القرن العشرين يلاحظ أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الزراعة، وأخذت الدولة على عاتقها مسيرة البناء على ذلك القطاع، أما القطاعات الأخرى فقد كانت هامشية، وذلك يعود إلى عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة للقيام بعملية التنمية، إلا أنه بعد اكتشاف النفط قامت الدولة بتخصيص كافة إيراداتها من النفط لتمويل عملية التنمية، وعليه فقد اتسم الاقتصاد العراقي بسمات الاقتصادات النفطية التي تتمثل بكونه اقتصاداً أحادي الجانب، إذ يكون فيه النفط هو العامل الرئيس في تنشيط الاقتصاد، وهو مصدر النمو الاقتصادي، وعليه فقد ظلت عوائد النفط المصدر الرئيس والوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي، وعليه فقد أصبح الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذبات الاقتصادية، على الرغم مما يمتلكه العراق من ثروات وموارد مادية وبشرية متنوعة، وكذلك السياسات الاقتصادية الضعيفة مما جعل النشاط الاقتصادي مرهوناً بالفعاليات الحكومية التي لم تستطع الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية، الأمر الذي انعكس في عدم تحقق التوازن الاقتصادي (عبد ش.، 2021، صفحة 47 وما بعدها).

وإن معظم دول العالم اتجهت لضرورة الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي وإفساح المجال للقطاع الخاص لكي يتولى إدارة النشاط الاقتصادي، للأخذ بفلسفة التحول إلى اقتصاد السوق (محمد، 2011، صفحة 4 و5)، ونستعرض هنا باختصار وعبر السنوات الماضية السياسة التجارية والاقتصادية التي كانت مطبقة في العراق وهي:

1- من 1970-1980: تمكن العراق خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي حققت إنجازات ملحوظة في مجالات البنى التحتية وتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية الصناعية، منها والزراعية، فضلاً عن قطاع الخدمات ولا سيما في الصحة والتعليم والإسكان، وقد ارتبطت تلك الاستثمارات بما يسمى بالوفرة النفطية نتيجة أسعار النفط وما تحقق من نمو في عائداته التي كانت المحرك الأساس للنمو خلال تلك السنوات (الزبيدي، بلا، صفحة 6).

2- من عام 1980-1990: تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة، وذلك يعود لتوقف صادرات النفط ولفترات متعددة نتيجة لدخول العراق في الحرب مع إيران، أما بعد عام 1990 فقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء العقوبات التي فرضت عليه وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان السنوي وانتهدت الدولة منهجاً جديداً وذلك بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمار العربي، وقدمت حوافز للقطاع الخاص،

وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وأطلقت الأسعار لعدد كبير من السلع التي أدت إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية ونتيجة دخول العراق للكويت فقد انقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية خلال هذه الفترة نتيجة لتراجع صادرات النفط الخام على أثر فرض الحصار الاقتصادي (جبيل ج، مصدر سابق، صفحة 301).

والملاحظ أن قبل عام 2003 شهدت العراق حصاراً دولياً كبيراً، أثر في السياسة التجارية الوطنية والدولية، إذ كانت حالة التجارة الدولية العراقية لا تتم إلا بموافقه هيئة المتحدة على وفق برنامج النفط مقابل الغذاء لاستيراد الحاجات الضرورية للبلد، وهذا أدى إلى توقف شبه كامل في الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية التي غير موجودة في العراق.

أما بعد عام 2003 فشهدت العراق عدداً من المحاولات وإطلاق التجارة الحرة وهذه ضمن السياسة الجديدة والتوجه لها بعد رفع الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه وإصدار العديد من التشريعات للانفتاح على التجارة الدولية عبر تشريعات المصارف والاستثمار وغيرها، واعتمدت العراق بشكل شبه كامل على الإنتاج النفطي من ناحية الإيرادات، وأن الأخيرة غير مستقرة وذلك بسبب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط عالمياً وحسب العرض والطلب.

وقد أكدت السياسة التجارية الوطنية على الاعتماد على القطاع الخاص ولكن جاءت النتائج عكسية بسبب إطلاق حرية التجارة برقابة ضعيفة ولهذا دخل القطاع الخاص بحالة من الفوضى وانعدام التخطيط على المستوى الوطني في قطاع الصناعة والزراعة بعد عام (حميد، 2024، صفحة 122) 2003.

ويلاحظ مما سبق، أن واقع التجارة الخارجية للعراق بعد عام 2003 كان أحادي الجانب، وكان يعاني من ضعف كبير في الانفتاح على الصادرات وتوجيهها للعالم الخارجي.

أما من ناحية الدساتير والتشريعات الوطنية الداعمة للسياسة التجارية في العراق وإقليم كردستان عبر الدستور العراقي لعام 2005 النافذ فإن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز الحرمان منها أو تقييدها إلا على وفق القانون (العراق)، وكذلك أشار إلى أن العمل حق لكل العراقيين ليضمن لهم حياة كريمة (العراق، المادة (22))، ونص أيضاً على أن "تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك القانون" (العراق، المادة (25))، كذلك نص الدستور العراقي على أن "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته" (العراق، المادة (37/3))، وأيضاً أشار إليه الدستور العراقي النافذ بشأن الاعتماد على تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار (العراق، المادة (112/ثانياً)).

إن النصوص أعلاه تركز على توجهات العراق للتحويل الاقتصادي إلى السوق الحر وإيلاء القطاع الخاص أهمية كبرى في إصلاح الاقتصاد الوطني (مهدي و محمد، 2022، صفحة 189)، ومع ذلك فإن الدستور العراقي لم يشر صراحة لحرية التجارة ولكن يستفاد من المواد آنفة الذكر على أنه أخذ بعين الاعتبار بالمفهوم الحديث في حرية التجارة (عزت، 2017،، صفحة 442).

ومن جانب آخر، فقد صدرت عدة القوانين تنظم السياسة التجارية الوطنية، ومنها قانون حماية المستهلك الاتحادي رقم 1 لسنة 2010 والذي نفذ في إقليم كردستان العراق أيضا بالقانون رقم 9 لسنة 2010 حسب المادة الأولى من القانون على أنه إنفاذ قانون حماية المستهلك الاتحادي رقم 1 لسنة 2010 في إقليم كردستان العراق والعمل بأحكامه.

وقد جاء في الأسباب الموجبة بغية حماية المستهلك وإقرار مبدأ العدل والمساواة بين المجهزين و المستهلكين للسلع ومتلقي الخدمات والحفاظ على صحتهم وسلامتهم والحد ممارسات الغش الصناعي والتلاعب بعملية التعبئة والتغليف الصناعي وما مدرج عليها من بيانات ومواصفات شرع هذا القانون.

وأشار قانون حماية المستهلك العراقي (المادة (9)) على أنه يحظر على المجهز والمعلن ما يلي: ممارسة الغش والتضليل والتدليس وإخفاء حقيقة المواد المكونة للمواصفات المعتمدة في السلع والخدمات كافة.....، وإنتاج أو بيع أو عرض أو الإعلان عن سلع وخدمات مخالفة النظام العام أو الآداب العامة وأي سلع لم يدون على أغلفتها أو عليها وبصورة واضحة المكونات الكاملة لها أو التحذيرات إن وجدت وتأريخ بدء وانتهاء الصلاحية، وإخفاء أو تغيير أو إزالة أو تحريف تأريخ الصلاحية وإعادة تغليف المنتجات التالفة المنتهية الصلاحية بعبوات وأغلفة تحمل صلاحية مغايرة الحقيقة ومضللة للمستهلك.

وكذلك أشار القانون (المستهلك، قانون حماية) على تخضع السلع والخدمات التي يتعامل بها المجهز أو المسوق أو المعلن لمعايير الجودة وآلية العرض والطلب بالنسبة للأسعار والإنتاج، وهذا أهم ما جاء به قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010 والذي يخص السياسة التجارية الوطنية.

كما صدر قانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010 والذي يتعلق بالسياسة التجارية الوطنية وأثرها في السياسة التجارية الدولية، وقد جاء بالأسباب الموجبة له انسجاما مع المتغيرات الجديدة التي طرأت على الاقتصاد العراقي وفتح الأسواق أمام التجارة العالمية ولغرض بناء صناعة وطنية ولتفادي حدوث ضرر من الممارسات الضارة عن سياسات الإغراق الخاص بالأسواق بالنسبة للمنتجات أو الزيادات الغير المبررة في الواردات أو المنتجات المستوردة التي تدعمها الدول المصدرة إلى جمهورية العراق بما يؤدي إلى فقدان شروط المنافسة العادلة ولغرض اتخاذ التدابير المناسب لحماية المنتجات العراقية والمنتجين المحليين.

وقد عرف القانون أعلاه (المنتجات, قانون حماية) الإغراق بأنه: "توريد السلع المماثلة إلى السوق المحلية بسعر أقل من قيمتها العادية في سوق البلد المورد".

وبين نظام مكافحة الإغراق والدعم الأردني رقم 26 لسنة 2003 مفهوم الإغراق (النظام) بأنه: "يعد المنتج مغرقا إذا كان السعر الذي يباع فيه للتصدير إلى المملكة الأردنية أقل من قيمته العادية"، وعرفته أيضا اللائحة التنفيذية للقانون رقم 161 لسنة 1998 الخاص بحماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية المصرية (اللائحة) بأنه: "تصدير منتج ما إلى مصر بسعر تصدير أقل من قيمته العادية في مجرى التجارة العادي"، ونص نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 60) لسنة 1444هـ، بأن الإغراق هو: "تصدير مُنتج إلى المملكة بسعر تصدير أقل من القيمة العادية للمنتج المشابه في مجرى التجارة العادي عندما يوجه للاستهلاك المحلي في دولة التصدير" (النظام، المادة (1))، لذا فالإغراق هو بيع المنتج بأسواق أجنبية بأقل التكلفة أو بأقل من سعر السوق المحلية المصدرة أضرارا بالغير.

ولمكافحة الإغراق طرائق محددة تتمثل بالاتي (محمد د.، 2015، صفحة 313) بتدخل الدول والجهات المختصة في الأسعار لغرض وضع حد أدنى للأسعار لا يمكن النزول عنه بالتسعير وسيلة علاجية أساسية، واستخدام سلاح المقاطعة للسلع التي تكون جودتها قليلة وأسعارها رخيصة.

ومن جانب آخر، أشار قانون حماية المنتجات العراقية (المنتجات العراقي، المادة (5/1)) إلى مفهوم الممارسات الضارة، وهي استيراد منتج مماثل للمنتج المحلي بأسعار مدعومة أو تؤدي لإغراق السوق أو الزيادة غير المبررة في الواردات.

وفي خطوة أساسية تسعى وزارة التجارة لتنظيم السياسة الاستيرادية عبر مجموعة من الخطط والإجراءات التي تهدف إلى حماية المنتج المحلي مع تحقيق التوازن في السوق وتوفير احتياجات المستهلكين، وتحديث قائمة السلع الممنوعة والمقيدة استيرادياً، بشكل دوري ومراجعة وتحديث قوائم السلع الممنوعة أو المقيدة، بالتنسيق مع الجهات القطاعية المعنية بما ينسجم مع القدرات الإنتاجية الوطنية ويمنع إغراق السوق بالبضائع المستوردة المنافسة (مقالة،

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/07/06/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B>

،2025، 1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9
صفحة 1).

وحددت أهداف القانون (المنتجات العراقي) إلى تحقيق حماية المنتجات العراقية من الآثار المترتبة على الممارسات الضارة في التجارة الدولية مع العراق ومعالجة الأضرار الناجمة عنها وتوفير بيئة لبناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية.

المبحث الثاني

أساليب تطبيق السياسة التجارية الوطنية وتحدياتها

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى أدوات وأساليب تطبيق السياسة التجارية الوطنية وتأثيرها في الواقع والسياسة العالمية التجارية، ومن الضروري الوقوف على معوقات الانفتاح التجاري الدولي للعراق واخذ دوره الفاعل بذلك وأهم المعالجات لتلك التحديات وعلى وفق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

أساليب تطبيق السياسة التجارية الوطنية وآثارها

إن التحدي الذي يواجه صناع السياسات يتمثل في معرفة كيفية استخدام التجارة بالتزامن مع أدوات السياسة التجارية الأخرى بطريقة تعمل على تعظيم فوائدها مع تقليل تداعياتها المحتملة، ومع ذلك لا بد من التطرق هنا لأهم أدوات السياسة التجارية الوطنية وتأثيرها في التجارة الدولية ومنها:

1- نظام التعرفة الكمركية: وتسمى أحيانا ضريبة الواردات، وهي عبارة عن أداة من أدوات السياسة التجارية للدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وتأتي التعريفة الكمركية في صورتين: إما مبلغ محدد لكل وحدة مستوردة، أو نسبة معينة من سعر السلعة المستوردة، وتفرض التعرفة أساسا لحماية الاقتصاد الوطني عن طريق رفع سعر السلعة المستوردة، وتسمى في هذه الحالة تعريفة حمائية، ولكن التعريفة الكمركية تكون أحيانا مخصصة أساسا لجلب إيرادات جمركية للدولة، وتسمى في هذه الحالة تعريفة إيرادية (الرحمن، 2025، صفحة 6) (المرزوك، مصدر سابق، صفحة 42).

والملاحظ أن الصناعات في أولى مراحل تكوينها تكون مرتفعة التكاليف، وإلى أن تصل إلى حجمها الأمثل فإنها تكون في حاجة إلى حماية من المنافس الأجنبي، لذلك يجب فرض رسوم جمركية لفترة معينة تستطيع عبرها الصناعة الناشئة النمو واكتساب القدرة على منافسة السلع المستوردة (ابراهيم، 2019، صفحة 138 و139).

ومن جهة أخرى، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتشكيل معالم النظام التجاري العالمي عبر فرض رسوم كمركية جديدة تستهدف تحقيق توازن في ميزانها التجاري يبرز العراق كحالة خاصة بشأن ذلك، إذ لا تقع هذه الرسوم في دائرة التأثير المباشر إلا أن التفاعلات الاقتصادية العالمية الناتجة عن هذه السياسات تضع الاقتصاد العراقي أمام تحديات غير مباشرة متنامية فبحسب خبراء اقتصاديين، فإن العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة تتركز بالدرجة الأساس على صادرات الطاقة، إذ إن العراق لا يُصدّر إلى الولايات المتحدة سوى النفط الخام، ويبلغ حجم هذه الصادرات بين 250 إلى 450 ألف برميل يومياً، لا على سلع صناعية أو منتجات تجارية خاضعة لتلك الرسوم.

وأن فرض التعرفة الكمركية لدى الإدارة الأمريكية قد يُسفر عن أضرار اقتصادية تطال كلاً من الولايات المتحدة والعراق معاً، وأنها تسهم في خلق حالة من الركود الاقتصادي على المستوى العالمي، ما يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي انخفاض أسعاره وهو ما يُعد تهديداً مباشراً للاقتصاد العراقي نظراً لاعتماده الكبير على الإيرادات النفطية التي تشكل ما نسبته 95 % من الموازنة العامة للدولة. ويمكن الإشارة إلى أن الهدف من هذه السياسات الكمركية هو تعديل الميزان التجاري وزيادة تنافسية الصناعة المحلية، لكنها في الوقت ذاته تحمل انعكاسات محتملة على الاقتصاد العالمي، لا سيما في حال تسببت في تباطؤ النشاط الصناعي وارتفاع تكاليف التجارة. مثل هذا التباطؤ قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وهو ما يمثل خطراً على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية (الرحمن، مصدر سابق، صفحة 11).

وقامت وزارة التجارة العراقية بوضع "خطط تضمنت تطبيق نظام الإجازات الاستيرادية بفعالية، إذ يجري منح الإجازات الاستيرادية على وفق خطط مدروسة تستند إلى احتياجات السوق المحلية والطاقة الإنتاجية للمصانع العراقية لمنع الاستيراد العشوائي الذي يضر بالإنتاج الوطني"، وضرورة اعتماد نهج الشراكة مع اتحادات غرف التجارة والصناعة والاتحادات المعنية لضمان أن تكون القرارات الاستيرادية داعمة لتطلعات القطاع الخاص العراقي، ولتطبيق التعريف الكمركية على وفق متطلبات الحماية، وتنسق وزارة التجارة مع وزارة المالية لاقتراح تعديلات على الرسوم الكمركية لفئة السلع المستوردة التي لها بديل محلي، بما يعزز تنافسية المنتج الوطني" (مقالة، صفحة 1)، فكل ما سبق إجراءات مهمة وأساسية لتلبية لوضع السياسة التجارية الوطنية للدخول للأسواق العالمية.

2- نظام الحصص: وهو عبارة عن وضع حد أعلى لكمية المستوردات لكل فترة زمنية، مثل تحديد عدد السيارات الممكن استيرادها كل سنة، ولنظام الحصص آثار التعريف نفسها تقريباً، إذ يؤدي إلى رفع سعر

السلعة المستوردة، ولكنه لن يؤدي إلى نفس حصيللة الإيرادات للدولة (المرزوك، مصدر سابق، صفحة 43).

3-نظام الإعانات: وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر عبرها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محليا ودوليا بقصد التشجيع في الإنتاج والتصدير، وبالتالي تعطي الدولة إعانات مالية للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا تحل محل المستوردة، أو لكي يطور ويحسن إنتاجه ويقوم بالتصدير، وبالتالي فالإعانات نوعان: إعانات وإردات، وهي تعطي للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا لتقليل الاعتماد على المستورد وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي، وإعانات صادرات وهي تعطي لمنتجات سلع التصدير لتوسيع حجم الصادرات (المرزوك، مصدر سابق، صفحة 43).

4-تتمثل السياسة التجارية أيضا في انفتاح الدولة على بقية العالم أو عزلتها عنه، وبالتالي يتم تنفيذها عبر اتفاقيات تجارية إقليمية أو متعددة الأطراف، إذ يتم التفاوض على الاتفاقيات المتعددة الأطراف تحت رعاية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الكُمركية (الجات)، وهي الاتفاقية التي وقعتها 23 دولة عام 1947، للتقليل من حواجز التجارة الدولية عبر إلغاء أو خفض الحصص والتعريفات الكُمركية والدعم، وكان الهدف منها تعزيز الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وتوسعت اتفاقية الجات وتطورت على مر السنين، مما أدى إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، والتي ضمت المنظمة التي أنشأت لتطبيقها، وبحلول ذلك الوقت، بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقياتها ١٢٥ دولة. (انترنت) منذ عام 1947، قبل أن تحل محلها منظمة التجارة العالمية في عام 1995 وتواصل منظمة التجارة العالمية تعزيز تحرير التجارة، ولعبت دورًا مهمًا في تسوية النزاعات التجارية بين أعضائها البالغ عددهم 150 عضوًا، وذلك بفضل هيئة تسوية المنازعات التابعة لها.

5-وعلى النقيض من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، فإنّ الاتفاقيات الإقليمية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، وبحكم وضع اتفاقيات تجارية تفضيلية بقدر ما تمنح تنازلات لذوي الشأن، وقد انتشرت اتفاقيات التجارة التفضيلية على مدى السنوات العشرين الماضية مع تنافس البلدان على الأسواق الأجنبية أو تفضيل التكامل الإقليمي على الطريق الأكثر تنافسية المتمثل في التعددية وفي عام 2014، سجلت منظمة التجارة العالمية ما لا يقل عن 583 إخطارًا باتفاقيات تجارية إقليمية في جميع أنحاء العالم، ويمكن لصناع السياسات التجارية اللجوء إلى ثلاثة أنواع من اتفاقيات التجارة التفضيلية على وفق درجة التكامل الاقتصادي الذي يسعون إلى تحقيقه (مقالة، & Trade Policy, International Encyclopedia of the Social Behavioral Sciences، 2015، صفحة 5).

المطلب الثاني

تحديات السياسة التجارية الوطنية وسبل معالجتها

سيتم في هذا المطلب التركيز على أهم التحديات التي يعاني منها العراق، وسبل مواجهتها بشكل مباشر لتفعيل السياسة التجارية المناسبة التي تدعم العراق على المستوى الدولي وعلى وفق الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

تحديات السياسة التجارية الوطنية

يعاني الاقتصاد العراقي من آثار سلبية عديدة في مجمل قطاعاته الاقتصادية بسبب ما مرت بها من كوارث وظروف قاسية، ولا يزال يعتمد على النفط في تأمين موارده المالية واحتياجاته، فضلاً عن الخضوع التام لأكبر عملية إغراق للسوق المحلية مما أدى إلى تحويل العراق إلى مكان لتسويق المنتجات والسلع الرديئة وذات الجودة المنخفضة.

اذ تمثل الصادرات مؤشراً أساسياً من مؤشرات النمو الاقتصادي بسبب ما تعطيه من أهميه بالغه في التجارة العالمية الدولية لكونها تؤدي دوراً مهماً في التنافسية في الأسواق العالمية، إذ أصبحت تنمية الصادرات لدى أغلب دول العالم مسألة ضرورية جداً مما دفع ذوي الشأن بالبحث في السياسات المشجعة للصادرات وضعوا الآليات الداعمة لها، والتي تضمنت العديد من السياسات المالية والنقدية والتجارية والإنتاجية والتمويلية، وفي العراق ومنذ عام 1969 ولأهمية دعم الصادرات تم إنشاء صندوق دعم التصدير الذي يعدّ إحدى أدوات التجارة الدولية المهمة، ومن الوسائل التشجيعية للصادرات التي تهدف إلى تنمية الصادرات الوطنية، وكذلك يقدم المعونة المالية للمنتجات العراقية المصدرة التي تحتاج للدعم، كما في التمور وبعض المحاصيل الزراعية والحبوب وبعض المنتجات البتروكيمياوية، بغية إتاحة المجال لها للوصول للأسواق الدولية والتنافس مع السلع الأخرى الأجنبية (التصدير العراقي)، ومع ذلك فالأمر يحتاج إلى تفعيل العمل بمصادر تمويل هذا الصندوق بقانون صندوق دعم التصدير رقم 6 لسنة 1969 المعدل لما له من أثر في تقديم المعونة المالية للسلع والمنتجات المصدرة التي تحتاج إلى الدعم لتشجيع التصدير (عطا، 2020، صفحة 28).

والملاحظ أن المشكلات الأساسية في ذلك أن أغلب فقرات قانون صندوق دعم التصدير آنفة الذكر والخاصة بمصادر التمويل للصندوق معطلة ولم تدخل حيز التنفيذ على الرغم من أن القانون قد نص عليها واعتبرها أحد مصادر تمويله واقتصر الأمر على تفعيل مصدر واحد فقط، ألا وهو الرسم المفروض على إجازات الاستيراد كذلك عدم إصدار بيان يحدد فيه الجهة تدفع إليها الإعانة والدعم (التصدير العراقي، المادة (9/أ)).

كذلك هناك مشكلة بشأن الرسم المفروض على إجازات الاستيراد بنسبة 0.5% من مبلغ إجازة الاستيراد، وهو يعدّ مبلغاً منخفضاً جداً بالحد الأعلى من النسب المسموح بها (عطا، مصدر سابق، صفحة 28 و 29).

لذا نقترح تفعيل العمل بشكل أكبر في هذا القانون والصندوق المؤسس بموجبه للغرض المنشود لدعم تنمية الصادرات العراقية الوطنية.

وعلى الرغم من تبني آلية السوق في الاقتصاد العراقي في نصوص الدستور العراقي لعام 2005، والتي أشرنا لها سابقاً، إلا أن سياسة الدولة المركزية مستمرة، وما بين الحاجة لها والرغبة في التخلي عنها، فإنّها قد تسببت في تعقيد وتأخير الإجراءات التي تتطلبها المرحلة في الحصول على الموارد واستخدام المستثمرين والخبراء، وقد أدى ذلك إلى خسارة العراق أموالاً طائلة، ومع إن الطروحات تؤكد على انحسار دور الدولة والتأكيد على دور القطاع الخاص ودعمه وتقويته، إلا أن الموازنة العامة تشير إلى تضخم حجمها وبشكل لا يتناسب مع إمكانيات التنفيذ، مما خلق ظاهرة الفساد المالي والإداري التي وصلت إلى مستويات خطيرة (عبد و جاسم، مصدر سابق، صفحة 2).

إذ إن هناك العديد من الأمور التي فرضت نفسها كخصائص للواقع الاقتصادي في العراق، والذي لابد الأخذ بها (عبيس، 2009، صفحة 32) وهي:

- 1- خضوعه التام لأكبر عملية إغراق للسوق المحلية من السلع الاستهلاكية الرديئة، ومن منشئ مختلف.
- 2- انعدام الرقابة والسيطرة على دخول المواد المستوردة.
- 3- تراجع دور الدولة في القطاع التجاري، وعدم خبرة القطاع الخاص بشكل كاف.
- 4- اعتماد مستوى الطلب والإنفاق في الاقتصاد على الإنفاق الحكومي كمحرك للاقتصاد، إذ يمثل الإنفاق في الاقتصاد الحكومي المحرك الأساسي للسوق والاقتصاد وبدونه يحصل الركود في الأسواق العراقية.
- 5- انخفاض مستوى الاستثمار الخاص والعام قياساً بحاجة الاقتصاد لذلك.
- 6- ضعف الجهاز المصرفي في تجميع المدخرات وتهيتها للاستثمار مع تخلفه عن مسايرة الحركة الاقتصادية الداخلية والعجز عن مسايرة التطور في مجال عمل البنوك في العالم المتقدم.
- 7- انخفاض نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا أضفنا البيئة الصعبة لتنمية أعمال القطاع الخاص، وتشكيل المهارات غير المتقدمة بالمستوى المرغوب، وقوة الحوافز الدافعة لسعي الناس للحصول على وظائف في القطاع العام، فإن ذلك كله يقوّض قدرة القطاعات الأخرى على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ويحوّل دون تطوير القطاع الخاص والإنتاج المحلي في قطاعات التبادل التجاري والصادرات.

ومن جانب آخر، بشأن التبادل التجاري في إقليم كردستان-العراق نجد أن تركيا تعدّ من أكبر الشركاء التجاريين لإقليم كردستان العراق، فالعلاقات التجارية بين الطرفين قوية ومستقرة منذ عقود، إذ إن العديد من الشركات التركية تستثمر في قطاعات مختلفة في الإقليم، مثل البناء والبنية التحتية والتجارة العامة والبضائع التركية تُصدر بكميات كبيرة أيضاً، ويُعدّ منفذ إبراهيم الخليل الحدودي بين تركيا وكوردستان من أهم النقاط الحدودية التجارية في المنطقة، كما يمثل إقليم كردستان أحد المنافذ الرئيسية للتجارة بين العراق وإيران، إذ تتمتع إيران بعلاقات اقتصادية قوية مع الإقليم، حيث أن الكثير من السلع الإيرانية تُصدر إلى السوق مثل المنتجات الزراعية، المواد الغذائية، والمعدات الصناعية (للدراستات، 2024، صفحة 1)، ويمكن الوقوف على مشكلة أساسية وهي أن الشخص يجب عليه رسمياً الحصول على ترخيص للتصدير، وأن الحصول على مثل هذا الترخيص يعتمد على لجنة تقرر أن المنتج المراد تصديره يعدّ فائضاً عن حاجة الإقليم من عدمه، فهذا القيد المفروض على الصادرات قد يكون غير مجدي ويعود بالأثر السيء، لأنه يعترض طريق المبيعات والأرباح وفرص النمو (واخرون، 2012، صفحة 30).

الفرع الثاني

أثر المعالجات المقترحة بشأن تعزيز الانفتاح في التجارة الدولية

بعد ما تم عرض المشكلات والعقبات في سبيل تحقيق وتأثير السياسة التجارية الوطنية في مقابل التجارة الدولية، نلاحظ قيام وزارة التجارة العراقية بخطط لتطوير البنية التحتية عبر رقمنة الخدمات لتسريع الحركة التجارية وتقليل التكلفة، وزيادة معدلات النشاط التجاري محلياً وعالمياً، فضلاً عن تحديث البنية القانونية والتشريعية عن طريق مراجعة القوانين التجارية النافذة لتتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مثل قانون حماية المستهلك، وقانون المنافسة، وقانون مكافحة الإغراق والدعم، وإقرار قوانين جديدة تنظم الملكية الفكرية، ويوجد في العراق مشروع قانون للملكية الفكرية لعام 2024 لم يتم إقراره، والتجارة الإلكترونية وحماية البيانات التي تعدّ من شروط بيئة السوق الحديثة.

وتوسيع الشراكات التجارية الثنائية والمتعددة لا سيّما مع الدول العربية، والأسواق الأوروبية والآسيوية، فضلاً عن تبسيط إجراءات التجارة الخارجية وتقليل المعوقات لتسهيل دخول وخروج البضائع والخدمات، إذ إن تنمية الصادرات هدف من أهداف السياسة التجارية لدى أغلب البلدان، إذ تزداد المنافسة بين الدول في مختلف الأسواق العالمية لتحقيق أعلى مستويات من الصادرات بسبب ما تؤديه الصادرات من دور كبير في تحسين اقتصادياتها وللفوائد الكبيرة والمتمثلة بزيارة الإنتاج الإجمالي لها، وتبرز أهمية زيادة حجم الصادرات أيضاً عبر تقليل البطالة وخلق فرص عمل جديدة في زيادة الأيدي العاملة لتلبية احتياجات السوق الخارجية وتوفير النقد الأجنبي (عطا، مصدر سابق، صفحة 31).

وكذلك دعم القطاع الخاص تطويره عن طريق تمكينه ليكون شريكاً حقيقياً في النشاط التجاري عبر تقديم حوافز تصديرية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القادرة على دخول الأسواق الخارجية، وتأهيل الصناعات المحلية للمنافسة إقليمياً ودولياً (مقالة، <https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/06/22>، 2025، صفحة 1).

ومن جهة أخرى، ظهرت العديد من الدعوات منذ عدة سنوات لإعادة تفعيل صندوق دعم التصدير الذي تأسس عام 1969 لدعم الصادرات العراقية، ونتيجة لفرض الحصار الاقتصادي على العراق عام 1990 توقف العمل به لكن مع ذلك تم تشكيل لجنة إدارة الصندوق مرة أخرى برئاسة مدير عام من وزاره التجارة وأعضاء بدرجة مدير عام من وزاره المالية والصناعة والمعادن والزراعة والتجارة لبحث ودراسة ومناقشة المواضيع الأساسية الخاص بإعادة تفعيله لتجاوز العقبات، وقد توجت بقرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إعادة عمل صندوق دعم التصدير عام 2017، وقد حددت أهداف الصندوق (العراقي ق.) عبر تقديم المعونة المالية للمنتجات العراقية المصدرة التي بحاجة لدعم وتقديم المعونة المالية للمؤسسات والمنشآت الرسمية المختصة بأعمال التصدير، وتحدد صندوق دعم التصدير نوع السلع ومقدار الإعانة المقدم للمنتجات العراقية المصدرة المشمولة بها، إذ إن المواد المصنعة نسبة الدعم 15% والمواد نصف مصنعه 10% والمواد الزراعية 10% والمواد الخام 5% (عطا، مصدر سابق، صفحة 29 و30).

ومن تجارب الدول في دعم الصادرات التجربة المصرية عبر إنشاء صندوق عام 2002 يدعى "بصندوق تنمية الصادرات المصرية" ويختص في زيادة حجم التصدير وتوسيع مجالاته ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية السلعية والخدمية ويعمل على تخفيض أعباء التصدير في قطاعات إنتاج السلع والخدمات، ويقدم المساعدة للقطاعات ذات الميزة التنافسية ويركز الصندوق في عمله على الشركات المصرية التي تتميز منتجاتها بقدرة تنافسية نسبياً كما في قطاعات صناعة الملابس والغزل والنسيج والصناعات الغذائية والأثاث والمفروشات المنزلية وغيرها، وهناك البنك المصري أيضاً لتنمية الصادرات، وهو شركة مساهمة مصرية تأسس عام 2005 تابع لوزارة التجارة والصناعة المصرية، ويتركز دوره في تنمية الصادرات المصرية، وتقديم الخدمات التمويلية العمليات التصديرية والمشاريع وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم خدمات ضمان مخاطر الصادرات ويمنح المصارقروض ميسرة متوسطة الأجل تصل لثمانى سنوات (عطا، صفحة 34).

وعليه نوصي الجهات ذات العلاقة والاهتمام في مجال وضع وصياغة السياسات التجارية بالاستفادة من خبرات وتجارب دول أخرى في مجال وضع السياسة التجارية المناسبة، فضلاً عن توفير

القروض كدعم أساسي للتوسع وإنشاء المشاريع الصناعية والزراعية الخاصة بالمنتجات العراقية لغرض تصديرها للخارج.

ولابد من طرح التساؤل الآتي كيف يمكن دعم سياسة الدولة التجارية لتحقيق أهدافها على المستوى الدولي وتحقيق التنمية الاقتصادية؟ للإجابة على ذلك لابد من (مقالة، <https://ndf.gov.sa/ar/the-impact-of-foreign-trade-on-economic-development/>، صفحة 1):

1-وضع إستراتيجيات فعّالة للتجارة الخارجية: يجب أن تُوضع هذه السياسات والإستراتيجيات مع كل من القطاعين الحكومي والخاص، إذ تهدف الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية إلى تعزيز التجارة الخارجية وتمكينها؛ وذلك عبر فسخ المجال للصادرات بالنفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتطوير القدرات في هذا المجال بالتعاون مع القطاعين العام والخاص.

2-توفير المنتجات التمويلية لتنمية الصادرات: انطلاقاً من أهمية توفير المنتجات التمويلية؛ يقدم بنك التصدير والاستيراد السعودي في المملكة العربية السعودية مثلاً خدمات التمويل المباشر، وخدمات التمويل غير المباشر؛ لتعزيز تنمية الصادرات السعودية كما يتعاون مع البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛ سواء أكانت محلية أم دولية، لتقديم خدمات مالية متكاملة.

3-تنمية التبادل التجاري من السلع والخدمات: إنّ تنمية التبادل التجاري مع شركاء دوليين -أي خلق مصالح تجارية مشتركة لتبادل السلع عالمياً- يحسن النمو الاقتصادي، لا سيما في مجال تدير المنتجات المحلية المتميزة والتي تنفرد بها الدولة.

4-إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي: إنّ العراق اليوم مطالب بالعمل، وعلى فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل، والاتجاه نحو التنوع عبر إعادة هيكلة التجارة، وصولاً إلى تجارة متلائمة مع متطلبات التنافس الدولي بحيث يضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي وذلك عبر: زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني، لينعكس ذلك في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال وفي الناتج المحلي الحقيقي وفي الناتج المحلي غير النفطي، وضرورة اتباع سياسة تمويلية يغلب عليها طابع التمويل المصرفي بدلاً من اعتماد تمويل التنمية على الميزانية العامة للدولة، إذ إنّ قيام البنوك بهذا الدور في التمويل يساهم في تحقيق هدف تنمية وتنويع مصادر الدخل عبر تمويله لمشاريع القطاع الخاص في مختلف القطاعات، وتنمية الصادرات والتي تُعدّ ضرورية لأي دولة، إذ تتيح لها الفرصة لزيادة معدلات نموها الاقتصادي، وتحقيق أهدافها المرجوة.

5- ضرورة وضع آليات لحماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير العادلة في التجارة الدولية، وحماية المنافسة الحرة من الإغراق وحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات الضارة، عبر إصدار تشريعات تتناسب مع ذلك (عبدالرحيم، 2025، صفحة 1).

5- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد أثبتت التجارب أن إقامة وتدعيم المنشآت الكبيرة الحجم لا يمثل بالضرورة الحل الأمثل للإسراع بعملية التنمية بل إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل الأغلبية المطلقة يكون دعمها هو الحل الأمثل لما لها من مردود إيجابي على الناتج المحلي، الادخار، الاستثمار والاستهلاك والصادرات، فضلا عن إسهامها في خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة التضخم .

6- جعل الصناعة المحلية منافساً في الأسواق العالمية: تُتيح التجارة الخارجية للشركات تجربة منتجاتها وخدماتها على المستوى العالمي، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية تعزيز سمعة بعض الشركات في السوق العالمي، وزيادة الطلب على ما تقدمه. وهذا ما يمكن أن يجعل الصناعة المحلية تنافس على مستوى الأسواق العالمية، ويزيد من الطلب على منتجاتها؛ وزيادة كهذه ستعمل على إنعاش الاقتصاد، وتحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية، ولذلك أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في عام 2019م الذي يهدف خلق صناعة محلية تنافس في الأسواق العالمية (مقالة، ndf.gov.sa/ar/the-impact-of-foreign-trade-on-economic-development، صفحة 1).

6- يمثل القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر فعالية، وقد اعتمدت العديد من اقتصاديات الدول للتحوّل نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي عبر الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتأتمية من ذلك، وعليه فإنّ آلية التحوّل نحو القطاع الخاص ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعمليات الإصلاح الاقتصادي التي اجتاحت العديد من الاقتصاديات، وبروز دور القطاع الخاص كمحور رئيس لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية، إلّا أنه لا يزال دور القطاع الخاص في العراق ضعيفاً نتيجة ضعف تفعيل القوانين ذات العلاقة به، وهي قانون الاستثمار وقانون حماية المنتج الوطني (قاسم، 2020، صفحة 15).

7- تُحقّق المزيد من الإيرادات وتوفير فرص العمل: تعمل الشركات في العديد من الدول -وفي ظل التجارة الخارجية- على زيادة إنتاج الخدمات والسلع؛ وهو ما يحفز زيادة الإيرادات بمرور الوقت، ويُشجّع على المزيد من الاستثمارات التي تدعم التنمية الاقتصادية، فضلاً عن فرص العمل التي تُتيحها التجارة الخارجية، فإنّ عملية توسيع الشركات للأسواق المستهدفة سيزيد من قدرتها في تقديم المنتجات والخدمات؛ ما سيخلق المزيد من الحاجة لفرص العمل المختلفة في الأسواق المستهدفة، ويزيد من أرباح هذه الشركات، فيتحقّق الدعم في مجال التنمية الاقتصادية لكلا البلدين (الاقتصادية؟، صفحة 1).

8- في مجال التشريعات يجري وبشكل مستمر العمل على توافق التشريعات العراقية مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والعمل على تحديث خطة التنفيذ التشريعية للقوانين العراقية، إذ تم إرسال مشروع قانون الملكية الفكرية في العراق بعد أن تم موافقته مع اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ومشروع قانون الجهاز العراقي للتقييس والجودة بعد أن تم موافقته مع اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة، وتم إرسال هذه القوانين إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية، وتعديل قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984 وموافقته مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (أهمها اتفاقية التقييم الكمركي)، ووضع المقترحات إن وجدت بهدف تعديله على وفقاً للاتفاقية، وتشارك وزارة التجارة العراقية لغرض دراسة القانون وموافقته مع اتفاقيات المنظمة وهي : اتفاقية إجراءات الاستيراد – اتفاقية قواعد المنشأ – اتفاقية الفحص قبل الشحن .

9- يعدّ تنوع الاقتصاد العراقي من أولويات المرحلة القادمة، إذ من الضروري تبني إستراتيجيات استباقية للحفاظ على الاستقرار المالي للبلاد، كتوسيع الإيرادات غير النفطية، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية لضمان استقرار اقتصادي أكثر تنوعاً وأقل تأثراً بالأزمات العالمية، خصوصاً بعدما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوم كمركية على العراق على الرغم من أن العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة ليست مبنية على صادرات صناعية ضخمة أو سلع تنافسية، إذ إن الرسوم الكمركية التي فرضتها الإدارة الأميركية لم تكن تهدف بشكل مباشر للتأثير في العراق، ولكن التداعيات الناتجة عن هذه السياسات على الاقتصاد العالمي قد تؤثر فيه بسبب أن العراق تستثمر جزءاً من هذه الاحتياطات في سندات الدين الأميركية، مما يزيد من تعرضه للمخاطر المرتبطة بتقلبات الدولار الأميركي، مع أن قرار زيادة الرسوم الكمركية الأميركي لن يكون له تأثير كبير ومباشر في العراق، إذ إن الرسوم الكمركية لا تشمل النفط والغاز والمشتقات النفطية، وهي تمثل جوهر التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة (مقالة، <https://www.nrttv.com/ar/detail3/42875>، 2025، صفحة 1).

10- ضرورة تفعيل الجهات ذات العلاقة في إبداء رأيها، وأن يكون لها دور في اقتراح وتعديل السياسة التجارية الوطنية لتحقيق أهدافها، وهذا ما أشار له النظام الداخلي لاتحاد الغرف التجارية العراقية على وفق المادة (5/ عاشر) من النظام الداخلي لاتحاد الغرف التجارية العراقية لعام 1989 عبر تقديم الآراء والمقترحات التي تسهم في رسم السياسة التجارية وفي تعزيز دور النشاط التجاري في الحياة الاقتصادية.

11- وبشأن موقف العراق من منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها في السياسة التجارية الوطنية والدولية، إذ يعد العراق عضواً مراقباً في منظمة التجارة العالمية وتحمل صفة عضو مراقب في منظمة التجارة

العالمية منذ شهر إيلول من عام 2004 منذ تقديم طلبه في 11 شباط من عام 2004 وحصلت موافقة المجلس العام على ذلك (قاسم، مصدر سابق، صفحة 22).

ولتجاوز مشكلات عدم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لدى العراق فمن الضروري إتمام إنجاز ملف التعريف الجمركية، لأنه يساهم في تخفيف الضغط على مصادر الواردات الحكومية، وأنه من متطلبات الانضمام للمنظمة أعلاه ومع إقرار القانون رقم 22 لسنة 2010 لتعريف الكمركية العراقي الجديد لكن تم تأجيله لأكثر من مرة، خشية إحداث تغييرات في الأسعار للسلع الاستهلاكية الأساسية في المجتمع والضرر بهم (حسني و حسيب، 2016، صفحة 128)، إذ إن الالتزام بتخفيض التعريف الكمركية لكونها الوسيلة الوحيدة للحماية وإلغاء القيود على الواردات من السلع والخدمات أي إلغاء نظام الحصص، فضلاً عن التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة على المدى الطويل والدخول في مفاوضات تخفيض التعريفات الكمركية والالتزام بتبنيها وعدم رفعها، ومبدأ التجارة العادلة التي تقضي بجعل التجارة بين الدول الأعضاء مبنية على أسس عادلة بحيث تصبح معه الكميات المصدرة أو المستوردة من السلع والخدمات انعكاساً لكفاية الإنتاج وتوعيته، ومن ثم توفير القواعد والإجراءات الحمائية للملكية الفكرية، وذلك على وفق المادة السادسة من الاتفاقية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وضرورة توافر مبدأ الشفافية الذي ينص على توفير المعلومات للمستثمرين المصدرين والمستوردين يمكنهم من التنبؤ المستقبلي بالسلوك التجاري للدول، أي إن التعريفات الكمركية يتم تثبيتها في جداول التزامات كل دولة ومن ثم تكون معروفة لكل الدول (شندي، 2008، صفحة 9).

ومن الآثار الأساسية لانضمام العراق للمنظمة تتعلق بإمكانية استخدام بعض الأدوات التي تحد من حرية التجارة مثل الحماية كما في حالة الطوارئ ورسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، وتعاني العراق من بطالة وعدم وجود فرص عمل متاحة للعديد من السكان، وبالتالي اللجوء إلى قطاع الخدمات الذي لا يزال ضعيفاً ومحدوداً نسبياً، لا سيما تلك المتعلقة بالبنوك والتأمين وانتقال الأموال والسلع ومجال الاتصال والنقل، وأخيراً إن مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تعتمد وبشكل رئيس على مدى تطور الصناعة في البلد ومدى قدرتها في توفير منتجات تمتلك ميزات تنافسية مع مثيلاتها في السوق الخارجية، أي ينبغي أن تكون المنتجات العراقية تمتلك قدرة تنافسية كبيرة (شندي، مصدر سابق، صفحة 12 و13).

النتائج

أولاً: النتائج.

- 1- تمثل السياسة التجارية الوطنية المحرك الأساس النهضة الاقتصادية في البلد، وانفتاحه على الأسواق العالمية.
 - 2- تتنوع صور السياسة التجارية الوطنية ما بين الحرية والعلاق، وهذا الأمر يبنى على أساس فلسفة الدولة السياسية.
 - 3- مرت السياسة التجارية في العراق بعدة صور ومراحل متنوعة، وهذا الأمر راجع لتغيير الأوضاع السياسية على مدار عقود من الزمن في العراق.
 - 4- إن السياسة التجارية الوطنية تمثل مجموعة من التشريعات والأنظمة والإجراءات الملائمة والمختلفة والتي تهتم بدعم التجارة محليا ودوليا وتلبية متطلبات التجارة الدولية.
 - 5- وجود العديد من التجارب المتطورة والعملية للدول الأخرى، كمصر والسعودية، مثلا يمكن لبلدنا الاستفادة منها وتوظيفها ضمن السياسة الوطنية التجارية.
 - 6- تختلف أدوات السياسة التجارية الوطنية على وفق ما تراه الدولة مناسب لها فمن بين فرض تعرف الجمركية الضئيلة أو الكبيرة أو أخذ الاتفاقيات الثنائية والجماعية المتنوعة بهذا الشعر وما يتلائم مع وضعها التجاري والاقتصادي.
 - 7- من الضروري يكون للقطاع الخاص دور كبير في العراق في مجال التجارة، لأنه يمثل أحد أهم أسس الاقتصاد الحر والانطلاق نحو التجارة الخارجية.
 - 8- إن وجود سياسة تجارية وطنية ثابتة وسليمة يدعم عملية الانضمام التجارة العالمية ويعزز من الانفتاح على الأسواق الدولية في العراق.
- ثانياً: التوصيات.

- 1-نوصي بضرورة تفعيل قانون حماية المنتجات الوطنية العراقي رقم 11 لسنة 2010 والذي جاء مستجيباً مع المتغيرات مع الانفتاح الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.
- 2-تفعيل قانون دعم التصدير العراقي وجعله أساس التعاملات التجارية مع الخارج لكونه يقدم الدعم للمؤسسات والتجار بشأن تسويق منتجاتهم وخدماتهم للخارج، عبر إيجاد آلية القروض لدعم مسيرة الأعمال التصديرية للمنتجات والسلع للخارج.
- 3-ضرورة تفعيل الجهات ذات العلاقة في إبداء رأيها في اقتراح وتعديل السياسة التجارية الوطنية لتحقيق أهدافها وفي تعزيز دور النشاط التجاري في الحياة الاقتصادية.

- 4-نوصي المشرع العراقي بتعديل نصوص قانون التجارة العراقي وما تعلق منها قي المادة الأولى بسبب انحسار دور الدولة في مجال التجارة الدولية في الوقت الحالي، ومنح الدور الأكبر للقطاع الخاص في التجارة الداخلية والدولية على حد سواء، استنادا لسياسة تحرير التجارة.
- 5-ضرورة مواجهة الإغراق التجاري في العراق، ولكونها عضوة مراقبة في منظمة التجارة العالمية يمكنه من تطبيق بعض النصوص القانونية المتعلقة بسياسة الإغراق والتي تمنحها المنظمة للدول المستوردة لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة لمواجهة ذلك عبر فرض الرسوم التعويضية.
- 6- تفعيل مكاتب التمثيل التجاري خارج العراق لغرض تنشيط الاتفاقيات التجارية وتشجيع الصادرات العراقية وتوفير المعلومات الكافية عن أسواق التصدير عن طريق التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور الملحقيات التجارية في الخارج خدمة المصالح التجارية والاقتصادية للبلد.
- 7-نوصي بالسير بجدية أكبر وبتسارع لغرض إكمال متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لتحقيق الانفتاح التجاري والاقتصادي وتلبية متطلبات التنمية.
- 8- نقترح وضع سياسة تجارية في إطار إستراتيجي وطني تعتمد الدولة فيها على استخدام آليات وأدوات متوازنة تكون مساعدة في بناء القطاعات الحقيقية في الاقتصاد.
- 9-نوصي بضرورة الاهتمام بالسياسة التجارية والتركيز على استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية ومستلزمات الإنتاج الأخرى، والتقليل من استيراد بعض السلع الاستهلاكية.

قائمة الهوامش والمصادر

- ابن منظور. (بلا سنة). *لسان العرب* (المجلد 1). لبنان: دار صادر.
- احمد شلبي. (بلا سنة). *موسوعة التاريخ الاسلامي*. مكتبة النهضة المصرية.
- الدستور العراقي. (بلا تاريخ). المادة (24) .
- الدستور العراقي. (بلا تاريخ). المادة (26).
- الدستور المصري. (بلا تاريخ). المادة (28) .
- اللائحة. (بلا تاريخ). المادة (22) .
- المادة (2) . (بلا تاريخ).
- النظام الداخلي لاتحاد الغرف التجارية العراقية. (بلا تاريخ). المادة (5/ عاشر) .
- النظام. (بلا تاريخ). المادة (1) .

النظام. (بلا تاريخ). المادة (4) .

بلا اسم كاتب. (2015). Second Edition. تاريخ الاسترداد 2025, 5, 11، من Trade Policy,

.Behavioral Sciences & International Encyclopedia of the Social

بلا اسم كاتب. (2025, 6 22).

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/06/22>. تاريخ الاسترداد 7 7,

2025، من مقالة: خطط جديدة لتطوير القطاع التجاري في العراق تمكين القطاع الخاص ليكون

شريكاً حقيقياً في النشاط التجاري.

بلا اسم كاتب. (2025, 7 6).

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/07/06/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9>

تاريخ الاسترداد 2025, 7, 10، من العراق يقرر تعديل الرسوم

الكمركية على عدد من السلع المستوردة لتنظيم السياسة الاستيرادية وحماية المنتج المحلي.

بلا اسم كاتب. (بلا تاريخ). <https://ndf.gov.sa/ar/the-impact-of-foreign-trade-on-economic-development>.

تاريخ الاسترداد 2025, 7 6، من مقالة أثر التجارة الخارجية

على التنمية الاقتصادية.

بلا اسم كاتب. (بلا تاريخ). <https://www.investopedia.com/terms/g/gatt.asp>. تاريخ

الاسترداد 2025, 7 5

جبار عبد جبيل. (شباط، 2018). تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة

2003-2015، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل.

جبار عبد جبيل. (بلا تاريخ). مصدر سابق.

جبار عبد جبيل. (بلا تاريخ). مصدر سابق.

جبار عبد جبيل. (بلا تاريخ). مصدر سابق.

حسام سيد عبدالرحيم. (7, 2025).

<https://www.linkedin.com/posts/%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%85->

%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%
D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%85-

829220b3_aevaetaepaeyaerabraepaesadaeuaepaehaerabraepaesetaev
&aesaeyaer-activity-7354200059573338113-jopH/?utm_source=share

تأريخ الاسترداد 7, 26, 2025، من نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية: إطار قانوني
لحماية الصناعة المحلية في ظل الالتزامات الدولية.

حسن صعب. (1975). علم السياسة (المجلد 2). دار العلم للملايين.

حوراء حميد. (2024). دور السياسة التجارية في تطوير القطاع الصناعي تجارب دول مختارة مع
الإشارة للعراق. رسالة ماجستير. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء.

د. أديب قاسم شندي. (2008). انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد
العراقي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.

د. أديب قاسم شندي. (بلا تأريخ). مصدر سابق.

د. حسين علي عبد، و د. سلطان جاسم. (بلا تأريخ). مصدر سابق.

د. حسين علي عبد، و د. سلطان جاسم. (7, 8, 2021). مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، المحرر
تأريخ الاسترداد 7, 8, 2025، من التحول إلى اقتصاد السوق في العراق: التحديات وسبل
الانتقال.

د. شيماء رشيد محسن، و زينب عدنان عبد. (2024). تحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي
الإجمالي في ماليزيا للمدة من 2000-2021. مجلة وارث.

د. محمد اسماعيل جمال قاسم. (2020). سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، إصدارات
صندوق النقد العربي.

د. محمد اسماعيل جمال قاسم. (بلا تأريخ). مصدر سابق.

د. باسم محمد صالح. (1987). القانون التجاري (الإصدار القسم الأول). بغداد: منشورات دار الحكمة.
د. حمدي شاكور، وأيضاً: جبار عبد جبيل، هديل حميد، و جبار عبد جبيل. (بلا تأريخ). مصدر سابق.

د. حمدي شاكور، و هديل حميد. (بلا تأريخ). مصدر سابق.

د. حمدي شاكور، و هديل حميد. (2018). آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام
2003 مقارنة بالتجربة الماليزية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (العدد 105 المجلد 24).

د. خالد المرزوك. (بلا بلا, بلا). *السياسات التجارية*. تأريخ الاسترداد 7 7, 2025، من

url=https%3A%2F%2Fwww.uobabylon.&https://www.google.iq/url?sa=j
u&uct=1713038722&edu.iq%2Fprints%2Fpubdoc_1_22545_1137.docx
ved=2ahU&opi=89978449&.sg=KOPe5qNMJPEz3dYMXd9LO1TxsEw
.KEwj2rovW5vaFAxX8iv0HHayJCQ

د. خالد المرزوك. (بلا بلا, بلا). *السياسات التجارية*. تأريخ الاسترداد 7 7, 2025، من

url=https%3A%2F%2Fwww.uobabylon.&https://www.google.iq/url?sa=j
u&uct=1713038722&edu.iq%2Fprints%2Fpubdoc_1_22545_1137.docx
ved=2ahU&opi=89978449&.sg=KOPe5qNMJPEz3dYMXd9LO1TxsEw
.KEwj2rovW5vaFAxX8iv0HHayJCQQQtWwHKAB6BAgBEAE

د. خالد المرزوك. (بلا تأريخ). مصدر سابق.

د. خالد المرزوك. (بلا تأريخ). مصدر سابق.

د. فالح الزبيدي. (بلا). *بحث منشور في مستودع الابحاث للجامعة المستنصرية*

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2020_03_01!11_15

39_PM.docx. تأريخ الاسترداد 7 3, 2025، من الاقتصاد العراقي.

د. محمد عزت. (2017). *حرية التجارة*. مجلة العلوم القانونية.

د. مظفر حسني، و بثينة حسيب. (2016). *التحديات التي تواجه انضمام العراق إلى منظمة التجارة*

العالمية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.

د. وفاء سعد ابراهيم. (حزيران, 2019). *تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر. المجلة*

المصرية للتنمية والتخطيط.

د. ياسر بن إبراهيم بن محمد. (2015). *الإغراق التجاري. مجلة الجمعية الفقهية السعودية.*

دستور العراق. (بلا تأريخ). *المادة (25).*

دستور العراق. (بلا تأريخ). *المادة (3/37).*

دستور العراق. (بلا تأريخ). *المادة (112/ثانيا).*

دستور العراق. (بلا تأريخ). *المادة (15).*

دستور العراق. (بلا تأريخ). *المادة (22).*

- رضا عبد السلام. (2007). *العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق*. مصر: المكتبة العربية للنشر.
- زياد عبد الرحمن. (2025). *تبعات الرسوم الكمركية الأمريكية على الاقتصاد العالمي والتفاعلات الدولية العراق انموذجا*.
- زياد عبد الرحمن. (بلا تاريخ). *مصدر سابق*.
- سحر قاسم محمد. (2011). *الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق*. بغداد: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- سميح عاطف الزين. (بلا). *السياسة والسياسة الدولية* (المجلد 3). الشركة العالمية للكتاب.
- شيماء شاكر عبد. (2021). *تقييم السياسات التجارية للعراق في ظل التحول نحو اقتصاد السوق بعد عام 2003*. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- طارق يونس جابر. (2011). *السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الاسلامي* (المجلد ط1). الاردن: دار النفائس للنشر.
- طارق يونس جابر. (بلا تاريخ). *مصدر سابق*.
- عبد اللاوي خديجة. (2013). *آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية*. رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- فريق الجيوستراتيجي للدراسات. (9, 2024). https://www.geo-strategic.com/2024/09/blog-post_90.html. تاريخ الاسترداد 19 7, 2025، من مقالة أهمية إقليم كردستان العراق التجارية بالنسبة لتركيا وإيران.
- قانون التجارة العراقي. (بلا تاريخ). المادة (1/ ثالثا).
- قانون التجارة العراقي. (بلا تاريخ). المادة (1/ ثانيا).
- قانون حماية المستهلك. (بلا تاريخ). المادة (11).
- قانون حماية المستهلك العراقي. (بلا تاريخ). المادة (9).
- قانون حماية المنتجات. (بلا تاريخ). المادة (1).
- قانون حماية المنتجات. (بلا تاريخ). المادة (5/1).
- قانون حماية المنتجات. (بلا تاريخ). المادة (2).
- قانون صندوق دعم التصدير. (بلا تاريخ). المادة (9/أ).
- قانون صندوق دعم التصدير. (بلا تاريخ). المادة (2).

- قتيبة مولود عطا. (بلا تاريخ). مصدر سابق.
- قتيبة مولود عطا. (كانون الأول، 2020). ما بين التفعيل والتعطيل قانون صندوق دعم التصدير. مجلة التجارة العراقية.
- قتيبة مولود عطا. (بلا تاريخ). مصدر سابق.
- قتيبة مولود عطا. (بلا تاريخ). مصدر سابق.
- قتيبة مولود عطا. (بلا تاريخ). مصدر سابق.
- كريم عبيس. (2009). واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية.
- ما أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية؟ (بلا تاريخ). مصدر سابق.
- مايكل إل هانسن وآخرون. (2012). إستراتيجيات لتنمية القطاع الخاص وإصلاح الخدمة المدنية في إقليم كردستان العراق. مؤسسة راند.
- محجوبي الياس، و سويقات زكريا. (2018). مبدأ حرية التجارة دولية، رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- مقالة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من مصدر سابق.
- مقالة دون اسم كاتب. (6, 4, 2025). <https://www.nrttv.com/ar/detail3/42875>. تاريخ
- الاسترداد 7, 7, 2025، من مقالة ماهي تأثيرات التعرفة الكمركية الأميركية على الاقتصاد العراقي؟.
- مليحة جبار. (2019). جدلية الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق. أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- من دون اسم كاتب. (بلا تاريخ). ndf.gov.sa/ar/the-impact-of-foreign-trade-on-economic-development. (مقالة متاحة على موقع صندوق التنمية الوطني السعودي الرسمي، المحرر) تاريخ الاسترداد 1, 7, 2025، من ما أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية؟
- منتظر مهدي، و د. عبير محمد. (حزيران، 2022). ظاهرة الإغراق التجاري وأثرها على الاستثمار المحلي في العراق بعد عام 2003. المجله العراقيه للعلوم الاقتصادية.
- موسوعة مفردات المحتوى الاسلامي الانترنت: (بلا). www.islamic-content.com. تاريخ
- الاسترداد 11 حزيران، 2025، من بلا.

نجلاء غانم حمد. (بلا بلا, 2021). التسويق الاخضر وأثره في حماية المستهلك دراسة قانونية مقارنة، رسالة ماجستير. الموصل.

نصيفي بنوري، و فراس عبد الحكيم. (1999). التجارة الدولية، دروس في الأعمال الدولية. بلا.

سیاسهتی بازرگانی نیشتمانی و کاریگه‌رییه‌کانی له‌سه‌ر بازرگانی نیوده‌وله‌تی

پوخته:

سیاسهتی بازرگانی عێراق له ماوه‌ی دهیان سالدای جۆراوجۆر و جیاوازی بووه، ئهمه‌ش بهنده به پرێبازی سیاسی باوی هه‌ر قوناغیکه‌وه. جیاوازییه‌کی به‌رچاو و به‌هره‌تی له نیوان پێش و دوا‌ی سالی ۲۰۰۳ دا هه‌بووه. ئامانجی ئهم توێژینه‌وه‌یه روژنایی بخاته سه‌ر گرنه‌ترین پێشهاته‌کانی سیاسهتی بازرگانی و ئامرازه سه‌رمکپیه‌کانی بۆ کراوه‌یی به‌رامبه‌ر به بازرگانی نیوده‌وله‌تی.

سیاسه‌ته‌کان له نیوان بازرگانی ئازاد و سنوورداری جیاوازی و دواکه‌وتنی په‌رپێدانی یاسای په‌یوه‌ندیدار کاریگه‌رییه‌کی به‌رچاوی له‌سه‌ر واقیعی بازرگانی ده‌بێت، چ له ئاستی ناوخۆیی و چ له ئاستی نیوده‌وله‌تیدا. زۆر گرنه‌هه‌ر و به‌رپه‌ر و بوونه‌وه‌ی کپی‌رکینی نادادپه‌روه‌رانه و به‌ره‌نگار بوونه‌وه‌ی دامپینگی بازرگانی و گرنه‌یدان به هاورده‌کردنی کالای سه‌رمه‌تایی و سه‌رمه‌تایی، چونکه هه‌موو کالای به‌کار به‌ره‌کان نابێته هۆی لافاو لێدانی بازار. هه‌روه‌ها زۆر گرنه‌هه‌ که مه‌رجه‌کانی په‌یوه‌ستبوون به پرێکخراوی بازرگانی جیهانی له‌گه‌ڵ ده‌سه‌لاته په‌یوه‌ندیدار مه‌کان جیبه‌جی بکری‌ت و یاسا په‌یوه‌ندیدار مه‌کان زیاتر جیبه‌جی بکری‌ت، وه‌ک یاسای پشتیوانی هه‌نارده‌کردن و یاسای پاراستنی به‌ر هه‌مه نیشتمانییه‌کان.

وشه‌ی سه‌رمه‌کی: "سیاسه‌ت، بازرگانی، ئامراز، نیوده‌وله‌تی، بازرگانی ئازاد"